ب- تقسيم الشباب على أساس المهنة و العمل:

١- الطلاب: وهي أوسع فئة للشباب، و لهذه الفئة استعداد واسع للمشاركة السياسية.

٢- العمال: و لهذه الفئة أمكانية كبيرة أن تلعب دور نشط في الحياة السياسية من خلال المشاركة في النشاطات النقابية و المهنية.

٣- الموظفين: و هي فئة غير متجانسة.

٤- العاطلين عن العمل: و هذه الفئة تتصف بالتمرد و القلق و الضبابية و الريبة من الأحزاب و السلطات السياسية.

ثالثا: التعريف بالمشاركة السياسية

موضوع المشاركة السياسية، موضوع غير محدد المعالم و يصعب تعريفه تعريفا جامعا مانعا، ويصفه عبدالرحمن بدوي[1] بأنه عقد المشاركة و الذين يجمع المواطنين للعيش معا في حياة منظمة، وهو مرادف من حيث المضمون لمفهوم الديمقراطية و لكنه بخلاف مفهوم الديمقراطية و الذي يمتد بجذوره في التاريخ القديم للمجتمعات الإنسانية، فأنه مصطلح جديد في ميدان علم الاجتماع السياسي، و يتناول السلوك السياسي للفرد و الجماعة و يشمل كل نشاط سياسي يتعلق بمشاركة المواطنين في الحياة السياسية، و يعرفها (صمويل هانتنكتون)[2] بأنه ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديين بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان ذلك النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم متقطعا، سلميا أم عنفيا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال.

أن المشاركة السياسية هي من المواضيع الملحة في الوقت الراهن و التي تواجه العاملين في ميدان السياسة و الأجتماع بعد أن أنخفضت نسبة المشاركة في الأنتخابات العامة في بعض البلدان الديمقراطية الى مستويات متدنية ،على الرغم من وجود أنظمة سياسية تعمل على الحد من المشاركة السياسية في بعض المجتمعات بغية الأستئثار بالسلطة لأطول فترة ممكنة[3]، الا أن السلطات السياسية في كل المجتمعات لا تستطيع تجاهل المشاركة

---

[1] عبدالرحمن بدوي ، فلسفة القانون و السياسة لأمانويل كانت،ص١٠٧.

[2] صموئيل هنتنجتون ، النظام السياسي في عالم متغيير.

[3] رتشارد داوسن مع مجموعة من المؤلفين، التنشئة السياسية، ص ١٦.

السياسسية و التي تخص الحكام و المحكومين و السلطات و المواطنين على حد سواء و أن المشاركة السياسية هي حق من حقوق الأنسان و أن المشاركة السياسية الفعالة تجعل من أستخدام هذا الحق في خدمة المجتمع و تطوره[1].

رابعا :التعريف بإقليم كوردستان، جغرافيا و سياسيا

يتألف إقليم كوردستان العراق حاليا من ثلاثة محافظات هي كل من محافظة هةولير و السليمانية و دهوك بحدودها الجغرافية الحالية (مع مطالبة الإقليم بمحافظة كركوك و مجموعة أقضية و نواحي في كل من محافظة الموصل و ديالى و هي المناطق المتنازع عليها و التي وردت في الدستور الدائم للعراق الفدرالي تحت المادة ١٤٠) ويقدر مساحة الأقليم ب(٧٨٧٣٦)كلم٢ و تمثل ١٨٪ من مجموع مساحة العراق[2]، و يقدر عدد السكان فيه بحوالي خمسة إلى خمسة ونصف مليون نسمة (حيث قدر عصبة الأمم نفوس الكورد في العراق عام ١٩٢٥ ب ٥٠٠٠٠٠ نسمة و في عام ١٩٤٦ قدر المؤرخ ويليان لين ويستيريان عدد نفوس كورد العراق ب ٧٤١٩٠٠ نسمة و قدر مارتن فون برونسن عدد نفوس كورد العراق عام ١٩٧٠ ب ٢-٢،٥ مليون نسمة ، وفي عام ١٩٩٢ قدر ديفيد ماكداول عدد نفوس كورد العراق ب ٤،١ مليون نسمة أي ما يعادل ٢٣ ٪ من سكان العراق ، و هذه النسبة من ٢٢٪ والى ٢٥ ٪ هي نسبة منطقية و تتفق مع النسبة المئوية للمشاركة الكوردستانية في الاستفتاء على الدستور الدائم للعراق الفدرالي و المشاركة في الانتخابات العامة في ٢٠٠٥/١/٣٠ وفي ٢٠٠٥/١٢/١٥) كما أن إحصاءات الأمم المتحدة الخاصة بالبطاقة التموينية لعام ٢٠٠٣ تشير إلى أرقام متقاربة (٣,٧٢٤,١٩٢) نسمة للمحافظات الثلاثة المذكورة أعلاه و التي يتكون منها إقليم كوردستان العراق حاليا ، وقد استقلت هذه المحافظات الثلاثة سياسيا و أداريا و قضائيا من النظام السياسي في بغداد اثر الانتفاضة الجماهيرية عام ١٩٩١ و التي عمت أغلبية محافظات العراق ، و صدر على أثرها قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الذي فسح المجال أمام المجتمع الدولي للتدخل في الشأن الداخلي العراقي لحماية المواطنين العراقيين عربا و كوردا و توركمانا و آشوريين و كلدانا من العنف المفرط الذي أستخدمه النظام العراقي حينذاك لقمع تلك الانتفاضة ، و دخل

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، آخر الدواء الديمقراطية، ص ١٢٥-١٢٦.

[2] د. خليل اسماعيل محمد، أقليم كوردستان العراق، ص ١١-١٢.

إقليم كوردستان عام ١٩٩٢ في الحياة الديمقراطية و بعد أن نجح في أجراء أول عملية انتخابات عامة و حرة و مباشرة في الإقليم لأشغال ١٠٥ مقاعد لبرلمان الإقليم بموجب القانون رقم (١) و الذي تم إقراره من قبل (الجبهة الكوردستانية) بالتوافق ، وقد تم منح ٥ مقاعد للمسيحيين كامتياز للآشوريين و الكلدان و الأرمن ، و كان هناك اقتراح مماثل لمنح مقاعد بامتياز إلى التركمان إلا أن تشتت صفوف التركمان و اختلافاتهم الحزبية حالت دون ذلك، و تنافس على المقاعد المائة المتبقية سبعة أحزاب كوردستانية و مع وجود حاجز ٧٪ فقد أنفرد الحزبان الرئيسيان بكل تلك المقاعد المائة و فاز الحزب الديمقراطي الكوردستاني ب ٥١ مقعد و الاتحاد الوطني الكوردستاني ب ٤٩ مقعد و تجنبا للتصعيد الذي حصل بين الحزبين المذكورين حول الأزمة التي نشبت بسبب إعلان نتائج الانتخابات فقد أتفق الحزبان على المشاركة في البرلمان و الحكومة مناصفة ، كما تنافس على رئاسة الإقليم أربعة مرشحين و لم يحصل أي مرشح في الدورة الأولى على الأغلبية البسيطة و كان السيد مسعود البارزاني يأتي في المرتبة الأولى ب(٤٦٦٨١٩) صوت و بفارق أكثر من ٢٥ ألف صوت عن السيد جلال الطالباني و الذي حصل هو الآخر على (٤٤١٠٥٧) صوت[1] ليأتي في المرتبة الثانية و كان من المقرر أجراء الدورة الثانية بين المرشحين الفائزين بأكثرية الأصوات في الدورة الأولى إلا أن تدهور الظروف الداخلية حالت دون ذلك ، و استمرت تجربة المشاركة بالمناصفة ثلاث سنوات تخللتها التردد و التعثر و التوجس و الريبة داخليا مع المحاولة للمحافظة على وحدة الصف و الصوت الكوردستاني خارجيا ، إلا أن وقعت كارثة الاقتتال الداخلي و التي بدأت بين الاتحاد الوطني الكوردستاني و الحركة الإسلامية أولا في عام ١٩٩٣ وبعدها بسنة بين الاتحاد الوطني الكوردستاني و الحزب الديمقراطي الكوردستاني ، الحزب الشريك له في البرلمان و الحكومة معا ، مما أدى إلى تعطيل الحكومة و من ثم انقسامها إلى حكومتين منطقيتين، ثم عادا و بعد أربعة سنوات عضال و بعد جهود محلية و إقليمية و دولية كثيرة تكللت بالنجاح و السلام والتوافق على يد وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) عام ١٩٩٨ وبدأ الحزبان من جديد بتفعيل الحياة البرلمانية و شكلا برلمانا موحدا مع احتفاظ كل حزب بحكومته المحلية إلى ما بعد الانتخابات العامة في ٢٠٠٥/١/٣٠ حيث أستطاع الحزبان مع بقية أحزاب التحالف الكوردستاني تشكيل حكومة وحدة

---

[1] بەدران ئەحمەد حەبیب ، هەلبژاردنەکانی کوردستان، ص ص ١٥-٤٤.

وطنية ، و أستمر الهدوء و الاستقرار السياسي في الإقليم ، و توجه المواطنون نحو المزيد من البناء و الأعمار و المشاريع الاقتصادية و نشطت ثانية حركة العودة من المهجر و شارك الإقليم و بقواه السياسية المتنوعة مع قوات الحلفاء في عملية تحرير العراق عام ٢٠٠٣ و كانت القوى السياسية الكوردستانية العامل الأكثر تأثيرا في أيجاد أرضية مناسبة للمصالحة و التوافق في بناء البديل الديمقراطي للنظام البعثي في العراق و الوصول إلى بناء مجلس للحكم و الدخول في عملية الانتخابات العامة لانتخاب المجلس الوطني الانتقالي و المجلس الوطني لإقليم كوردستان و مجالس المحافظات في ٢٠٠٥/١/٣٠ و كانت حصة التحالف الكوردستاني ٧٥ مقعدا ، و الذي دخل العملية الانتخابية بتحالف ثمانية قوى سياسية كوردستانية ، كما شارك الإقليم في الاستفتاء على الدستور الدائم للعراق الفدرالي في ٢٠٠٥/١٠/١٥ و كانت نسبة المشاركة في المحافظات الثلاثة لا تقل عن ٩٥٪ و تلتها الانتخابات العامة لانتخاب مجلس النواب العراقي الفدرالي في ٢٠٠٥/١٢/١٥ و كانت حصة القوى الكوردستانية ٥٨ مقعدا برلمانيا من مجموع ٢٧٥ مقعد وأصبحت بموجبها القوة البرلمانية الثانية في مجلس النواب العراقي بعد الائتلاف العراقي الموحد و للمرة الثانية ، و أستمر التطور السياسي في الإقليم على أرضية لا بأس بها من الاستقرار الأمني و السياسي و الاجتماعي و نسبة نمو اقتصادي شمل قطاع التجارة و الخدمات و العقارات على وجه الخصوص و أرتفعت معدلات الدخل ومستوى المعيشة كما أرتفعت في الوقت نفسه معدلات التضخم و البطالة و اتسعت الهوة بين الفقراء و الأغنياء إلى درجات خيالية وظهرت ألأرقام الفلكية في الثراء و جمع الأموال بطرق مشروعة و غير مشروعة و أزداد القطاع الخاص قوة و أتساعا على حساب القطاع العام و الذي أستمر في أدائه الضعيف و لاسيما في مجال الخدمات و خاصة خدمات الماء و الكهرباء و الخدمات البلدية والصحية و التربوية ، و حصلت كل هذه التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بسرعة فائقة في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني و السياسي على الساحة العراقية العربية و مع تفاعل و تداخل عوامل العولمة الاقتصادية و السياسية و التكنولوجية و التي تختزل الزمان و المكان و تسهل التواصل و الاقتراب و التحاور و التفاعل .

لاشك بأن لكل هذه التطورات تأثيرا على رؤية الشباب و تصوراتهم و اتجاهاتهم و ميولهم و سلوكهم و هم الشرائح الاجتماعية الأكثر تقبلا للتكيف و التمرد معا وهم الأكثر حساسية تجاه كل ظاهرة جديدة و لابد أن يكون لهم موقف منها.

الفصل الثاني

الجذور النظرية والتاريخية لمفهوم المشاركة السياسية

اولا: الجذور النظرية لمفهوم المشاركة السياسية

لقد حاول الباحثون السياسيون خلال الخمسين سنة الماضية أن يبحثوا بالطرق العلمية الكيفية التي يكتسب بها الفرد الاهتمامات و الاتجاهات السياسية، و لماذا يدلي مواطن بصوته في الانتخابات و لا يشارك مواطن آخر في العملية الانتخابية أصلا، و هناك مواطنون منحازون طوال حياتهم لحزب معين أو لمبدأ معين، وهناك من يصوتون للحزب على أساس برنامجه السياسي وهناك من يصوت على أساس البرنامج الاقتصادي و هناك من يصوت على أساس البرنامج الخدمي، ولقد قام الباحثون بدراسة الأسباب التي تدفع ببعض المواطنين للاهتمام بالمسائل السياسية و الانخراط أخيرا في الحياة السياسية، في حين يبتعد البعض الأخر عن كل ما يتعلق بالسياسة، كما أن بعض الناس يشارك بفاعلية في الحياة السياسية و هناك من يرتبطون بأيديولوجيات مختلفة و ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة و لكن الكثيرين من المواطنين غير مرتبطين بالأحزاب السياسية و غير مشاركين في الحياة السياسية، لا في التصويت و لا الانتماء إلى الأحزاب السياسية ولا في حضور الاجتماعات و الندوات السياسية أو الاتصال بالقيادات السياسية، وأهتم باحثون آخرون بالدوافع التي تدفع البعض إلى تبني توجهات سياسية محافظة و البعض الآخر توجهات سياسية ليبرالية و آخرين توجهات سياسية دينية متطرفة و ما مدى اهتمام الناس بأداء الحكومة أو أداء البرلمان أو طريقة عمل الأحزاب السياسية، و لماذا بعض المواطنين يثقون بالقيادات السياسية بينما ينظر البعض الآخر إلى السياسة و القيادات السياسية بمنظار الشك والريبة و اللامبالاة، و هناك من يعبرون عن أنتماءتهم السياسية و الحزبية و القومية و ألأيديولوجية بعلنية، بينما لا يفعل مواطنون آخرون ذلك.[1]

---

[1] د. حسن صعب ، علم السياسة، ص ٧١-١١٢.

أن ألاهتمام بهذه القضايا نتج بشكل جزئي بعد الموجة الثالثة لانتشار الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية أو ما يسمى (بانفجار المشاركة) في السياسة، و مع نهاية الخمسينات من القرن العشرين، كان هناك الكثير من الحقائق العلمية بين أيدي العلماء عن الكيفية التي يتم بها الربط بين سلوك ناخبين معينين و اتجاهاتهم السياسية و ظروفهم الاقتصادية و الاجتماعية، و أصبح جليا لدى العلماء بأن السلوك السياسي للفرد هو سلوك مكتسب،وأن الفرد ينضج سياسيا في الوقت الذي ينضج فيه جسمانيا و اجتماعيا، وأن الإنسان مخلوق هادف، يتمتع بسمة مميزة من أنه يوجه نشاطه توجيها عقلانيا، ويقوم باختيار أهدافه اختيارا واعيا وحرا، و يسعى إلى إشباع حاجاته المتنوعة المادية و المعنوية، و الإنسان بحاجة إلى أنماء عادات لتوفر له المجهود الضروري لتنظيم حياته اليومية، كما أن الإنسان بحاجة إلى التغير و التنوع و الإثارة للتخلص من الروتين و الملل و الرتابة، و يجب أن يتضمن نشاط الإنسان على عنصر خلاق لتمنحه الإحساس بالنجاح، والإنسان بحاجة إلى اهتمام الآخرين و التمتع بقدر من الحب و التعاطف و إشباع حنينه الفطري إلى الانتماء إلى أسرة و أصدقاء و جماعة، و الإنسان لا يقوم بهذه النشاطات على سبيل المتعة بل يقوم بها لأنه يحس بأن لديه قيمة و يحاول أن يعكسها في سلوكه، و هو يدرك حاجاته و يسعى عن وعي إلى إنماءها و تحقيقها، و أن التعلم السياسي في مرحلة الطفولة يعتبر عاملا مهما في تكوين الاتجاهات السياسية لفترة ما بعد الطفولة[1].

كما تبين من خلال بحوث ميدانية في الولايات المتحدة الأمريكية التأثير الكبير للخبرات و التوجهات و الاهتمامات السياسية و التجارب السياسية التي يكتسبها الفرد في مرحلة ما قبل بلوغ سن الرشد (١١-١٨) على تكوين السلوك السياسي للفرد في مرحلة ما بعد بلوغ سن الرشد، وهذه المرحلة في نظر عالم النفس المشهور (أريك أريكسون)[2] صاحب نظرية سيكولوجية تطور الإنسان، هي المرحلة العمرية الخامسة و التي يقوم فيها الفرد بتطوير شخصيته و اكتساب الشعور بالهوية ويتخذ فيها موقفا محددا من العالم الذي يعيش فيه،كما تبين أيضا نتيجة عدد من البحوث الميدانية بأن التوجهات السياسية تنشأ لدى بعض الأطفال و هم في المرحلة الابتدائية، و السؤال الذي يطرح

---

[1] ريتشارد داوسن و كارن داوسن و كينيث برويت، التنشئة السياسية، ص ٩ .

[2] د. شفيق فلاح علاونه، سيكولوجية تطور االأنسان، ص ٢٥٩.

نفسه في هذا الصدد هو كيف تتكون الاهتمامات و الاتجاهات و الوعي السياسي لدى الإنسان؟ و كيف يتم نحت العادات السياسية في قلوب المواطنين ولماذا تشجع بعض الأنظمة السياسة على مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بينما البعض الآخر من الأنظمة السياسية تعمل على الحد من المشاركة السياسية للمواطنين، و حسب ما يذهب إليه القديس (توما الأكويني)[1] فأن الوعي السياسي يعني قابلية فهم البيئة السياسية المحيطة بالإنسان و ما يتطلبه هذا الفهم من العمل على الخير و السعادة للجميع و درء الشقاء و الشر عنهم، و عليه فأن معيار الوعي السياسي هو المنفعة العامة ، و أن المشاركة السياسية هي للإنسان و من أجل الإنسان و الدولة وجدت للإنسان و ليس العكس كما يعبر عن ذلك الأستاذ (شيرزاد النجار)[2] في كتابه (دراسات في علم السياسة) فالوعي السياسي يستوجب من المواطن استغلال كل فرصة سياسية تسنح له للمشاركة في صنع القرار و لتحقيق حريته و استجابة لوعيه السياسي و التي تفرض عليه التعرف على كل مصلحة تجلب الخير له و للمجتمع و المشاركة في تحقيقها، و ألا فأنه لا عجب أن يصف البعض الفرد الذي يختار العيش على هامش المجتمع و لا يشارك في الحياة السياسية بأنه ليس مواطنا بالمفهوم الأثيني للديمقراطية و المواطنة و التي تفترض من المواطن تحمل حصة من المسؤولية العامة عبر المشاركة في الشؤون العامة، فالانخراط في الحياة السياسية أمر ضروري من أجل إدامة و استمرارية و تطوير النظام الديمقراطي، فالحياة السياسية النشطة تتطلب مشاركة أكبر عدد من المواطنين في الشؤون العامة.

ثانيا: البعد التاريخي لمفهوم المشاركة السياسية

وجدت المشاركة السياسية تاريخيا منذ تطور المجتمع الأنساني وانقسامه إلى حاكمين و محكومين، و كانت المشاركة السياسية لبعض المواطنين ضرورية لتطور المجتمع من مرحلة بدائية تسودها قانون الغاب إلى مرحلة أكثر تطورا قائمة على القيم و بعض القواعد الأخلاقية و القانونية، و تاريخ المشاركة السياسية نظرية و ممارسة هو تاريخ الديمقراطية و تطورها من ديمقراطية مباشرة في القرن الخامس قبل الميلاد و إلى ظهور

---

[1] د. عامر حسن فياض و د. علي عباس مراد، مدخل الى الفكر السياسي القديم والوسيط، ص١٧٣.

[2] د. شيرزاد النجار ، دراسات في علم السياسة، ص ١٧٩.

النظام الديمقراطي التمثيلي في إنكلترا، حيث تطور مفهوم المشاركة السياسية في ظل الديمقراطية المباشرة في مجتمعات صغيرة في اليونان القديمة حيث كان الفرد اليوناني القديم مهتما بالحياة السياسية، و كانت دولة المدينة هي الوحدة السياسية المركزية و اللاعب الأساسي فيها، فالمواطن هو المنتمي إلى دولة المدينة و لابد لكي يكون الفرد منتميا أن يكون (ذكرا، بالغا، و من أبوين اثينيين ومسجلا في أحد أحياء أثينا العشرة وعضوا في أحد نوادي الشباب فيها) و كانت الجمعية التأسيسية في دولة أثينا تتألف من جميع المواطنين المسجلين في أحيائها العشرة و كانوا حوالي عشرون ألفا، و كانوا ينتخبون من بينهم مباشرة مجلس تنفيذي يسمى (مجلس الخمسمائة) بواقع خمسين عضوا من كل محلة و كان يجتمع هذا المجلس في السنة عشرة مرات، و قد اشتهرت دولة أثينا بممارسة المساواة السياسية و الاجتماعية بين مواطنيها (الأثينين الذكور و الأحرار) [1].

أما حالة دولة إسبارطة فهي حالة متميزة و مختلفة من بين النظم الديمقراطية في اليونان القديم، حيث كان نظاما أرستقراطيا حربيا وكان نظام حكمها يتألف من الجمعية العامة و التي كانت تتألف من جميع مواطني إسبارطة من الذكور و كانت تجتمع مرة في الشهر، و من مجلس للشيوخ يتألف من ٢٨ عضوا ممن تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاما من الأرستقراطيين و يتم انتخابهم مدى الحياة و من ملكين منتميين إلى أسرتين أسبارطتيتين ، و كانت مدينة إسبارطة سباقة في بناء نظام حكمها الديمقراطي و من ثم انتقلت إلى مدينة أثينا ذات النزعة الديمقراطية المثالية و انتشرت بعدها في بقية المدن اليونانية القديمة[2].

و كانت الديمقراطية اليونانية القديمة بشكل عام ديمقراطية محدودة من حيث حق المشاركة السياسية فيها و من حيث الرقعة الجغرافية لها ، و كانت بحق ديمقراطية (الآباء) حيث كانت المرأة محرومة من حق المشارك فيها و كذلك الغرباء و العبيد و الذين كانوا مهمشين سياسيا، و لكن الديمقراطية اليونانية القديمة كانت نقلة تاريخية نوعية في التاريخ السياسي للبشرية و أبدعت في المجال الفكري كما دشنت خطوات عملاقة على طريق الممارسة الديمقراطية عبر نظام مجالس المدن، وقدمت أجتهادات رائعة تماثل أجتهادات الفكر السياسي المعاصر في وصفها و تعريفها لمفهوم المواطنة و المواطن، وأن

---

[1] ول ديوارت ، قصة الحضارة، المجلد الرابع ص ٦-٢٦.

[2] نفس المصدر السابق.

المشاركة السياسية في الفكر السياسي اليوناني القديم كان يستهدف الخير السياسي و المصلحة العامة للمجتمع.[1]

وقد أعتبر (أرسطو) أن الوظيفة الأساسية للسلطة السياسية هي أعداد الناس لممارسة السياسة والتي تعني بتعبيره الفضيلة و التي هي مقياس المواطن الصالح، و طالب من أجل ذلك إدخال نظام التعليم العام و الإلزامي، حيث قسم التعليم إلى ثلاثة مراحل، وكرس المرحلة الثالثة و التي تبدأ حسب رأيه من عمر ١٤سنة و حتى ٢١ سنة للتأهيل السياسي و ذلك لتعليم المواطنين فن الحكم وأصول الممارسة السياسية و مهام إدارة السلطة، و كان يؤمن (أرسطو) بالمشاركة الواسعة للمواطنين في الحياة السياسية و كان يدعو إلى تغريم الأغنياء عند عدم مشاركتهم في النشاطات السياسية و مكافأة الفقراء عند المشاركة في النشاطات السياسية العامة، وقد ظلت أفكاره أسيرة التقاليد و الظروف الاجتماعية السائدة في المجتمع اليوناني القديم و لم ترى لها صدى إلا في العصر الحديث، كما أكد البعض من المدارس الفكرية في اليونان القديم كمدرسة (الرواقيون) بأن الرجل العاقل هو من يشترك في أمور الدولة و أوجب على كل مواطن أن يشترك في إدارة شؤونها و أن يسهم كل مواطن بدور محدد في إدارة شؤونها ، على الرغم من أن مدارس فكرية أخرى كمدرسة (الابيقوريين) كانت تدعو إلى تجنب المشاركة في الحياة السياسية و ترى بأن الإنسان العاقل هو من لا يشترك في أمور الدولة، ألا أن الفكر السياسي في اليونان القديم و بشكل عام كان يدعوا إلى ضرورة مشاركة كل مواطن في الحياة السياسية، أي أن المواطن في مفهومها هو الإنسان السياسي وهو صاحب الفعل السياسي[2]، أن الظاهرة السياسية لم تكن حكرا على اليونان القديمة، وأن المجتمعات القديمة الأخرى عرفت هذه الظاهرة و ظهرت إلى الوجود في بلاد الصين و الهند وميزوبوتاميا وبلاد ميديا و فارس و مصر القديمة أشكال متنوعة من الوحدات السياسية وتميزت بلاد ميزوبوتاميا (ما بين النهرين) بالتقنين في مجال تنظيم الظاهرة السياسية و عرفت أشكالا متنوعة للحكم و الحضارة و أكثرها شهرة هي حضارة سومر و أكد و بابل و آشور وكلدان و قدمت عدة نماذج للحكم و السلطة السياسية و منها السلطة السياسية المتمثلة في شخص الحاكم و تميزت البيئة السياسية فيها بوجود الشرائع و أشهرها شريعة (حمو رابي ١٧٩٢- ١٧٥٠

---

[1] ديفيد هيلد ، نماذج الديمقراطية، ص ٢٧– ٦٤.

[2] د. حسن صعب ، علم السياسة، ص ٤٠– ٤٧.

ق.م) كما أن المجتمعات الصينية القديمة اهتمت هي الأخرى بالظاهرة السياسية و من اشهر مفكريها السياسيين (كون فوشيوس ٥٥١- ٤٧٩ ق.م) أي المعلم الأول و تلميذه (مون شيوس) أو المعلم الثاني، حيث كان (كون فوشيوس) يرى بأنه يستوجب على جميع المواطنين المشاركة في الحياة السياسية و تبوأ المواقع التي هم أهل لها لتجنب تفكك السلطة السياسية و انحلالها ، و كان يرى أسباب انحلال السلطات السياسية في حينه بأن الأسماء لم تكن تتطابق مع المسميات، أي أن الحاكم لم يكن حاكما بالفعل و لا الوزير بل كان غيرهم يحكم باسمهم[1].

كما أن (مون شيوس) هو الآخر أهتم بالظاهرة السياسية ووضع برنامجا سياسيا ذو مضمون ديمقراطي يقوم على المساواة بين المواطنين و اعتبار الشعب أهم عناصر الدولة و إقامة حكومة لمنفعة الشعب، وكان الفكر السياسي الروماني بشقيه الوثني و المسيحي و في ظل العصور الأربعة للإمبراطورية الرومانية و خاصة في عصر (شيشرون ١٠٦- ٤٣ ق.م) يدعو إلى أقرار حقوق سياسية متساوية لجميع المواطنين، وأنه لا يحق للسلطة منع الأفراد الآخرين من المشاركة في الحياة السياسية و أهتم بموضوع المواطنة و كيفية توعية المواطن، واعتبروا أن الدولة مؤسسة مشتركة ويكون لجميع أعضاء هذه المؤسسة حق المشاركة في إدارة شؤونها و تكون عضويتها حقا عاما و مشتركا بين جميع مواطنيها و أن الدولة و باعتبارها نتاج اجتماع الناس و أرادتهم المشتركة فأن ذلك يجعل منها ملكا مشتركا لجميع أفرادها، و أستمر الفكر الإنساني البحث في الظاهرة السياسية و المواطن الصالح، وتحول في ظل الفكر المسيحي إلى استهداف الخير الكامن في الخضوع لمشيئة الرب ، و في العصر الوسيط فأن الفكر السياسي أستمر في معالجة المشاركة السياسية كونها من أهم القضايا المتعلقة بالسلطة و من أبرز المفكرين في العصر الوسيط هو (توماس الأكويني ١٢٢٤- ١٢٧٤)[2] و الذي أهتم هو الأخر بموضوع السلطة و المشاركة السياسية، وأكد بأن المواطنين لابد وأن يتحملوا بالشراكة أعباء مسؤولية الصالح العام، كما أكد بأن السلطة السياسية هي ضرورة اجتماعية و أن الدولة هي أداة خلاص الإنسان و نجاته على الأرض

---

[1] د. أحمد الأصبحي، محاضرات في الفكر السياسي القديم و الوسيط، محاضرة ٢-١٠.

[2] د. عامر حسن فياض، و د. علي عباس مراد، مدخل الى الفكر السياسي القديم و الوسيط، ص١٧٣.